الورقة الثانية

موقع حرب غزة في الصراع العربي- الإسرائيلي

أنطوان شلحت*

كانت إسرائيل عند نشوب "حرب غزة"، في الفترة ما بين ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨- ١٧/ ١/ ٢٠٠٩، مشغولة في مسألة كيفية استعادة قوة الردع، التي تتوهم امتلاكها، وذلك بعد أن اعترتها، بحسب قراءتها، ثقوب كثيرة إثر حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ في لبنان.

وعقب انتهاء حرب غزة، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، في معرض إجماله لنتيجتها، خلال مقابلة أدلى بها إلى صحيفة معاريف الإسرائيلية: إن قوة الردع الإسرائيلية باتت الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى، وليس فقط أفضل مما كانت عليه خلال العقد الأخير، وهي تنطوي على ما من شأنه أن يردع عناصر محور الشرّ كلها"[1].

ورغم ما يقوله أولمرت، وخلافًا له، فإن الانطباع أو الشعور العام الذي لا يزال طاغيا على أوساط واسعة في المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية في إسرائيل، وكذلك على معظم أوساط الجمهور الإسرائيلي العريض، هو أن إسرائيل "فوّتت فرصة انتصار أخرى" في هذه المعركة، وهو شعور يتناقض مع ما حاولت قيادة المؤسستين السياسية والعسكرية أن تروّج له، وفحواه أن "إسرائيل حققت أهداف المعركة كاملة"، وقدظلت الحرب في غزة تفتقر إلى هدف محدّد حتى بعد مرور أسبوعين على اندلاعها، وفي أثناء ذلك بقي الهدف الغالب على الخطاب الإسرائيلي العام هو "جعل حركة حماس تتخلى عن الرغبة في مهاجمة إسرائيل"، وبعد ذلك جرى تحديد أهداف الحرب على غزة في ثلاثة أهداف رئيسة:

---

* أ. أنطوان شلحت: باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

١. معاريف، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٩.

الأول- تحقيق الهدوء على الجبهة الجنوبية لفترة طويلة.

الثاني- وقف "عمليات التهريب" إلى القطاع.

الثالث- الإفراج عن الجندي الإسرائيلي شاليط، الذي تحتجزه حماس منذ ٣٢ شهرا.

وثمة أسباب كثيرة لنشوء هذه الفجوة الكبيرة بين ما تروّج له المؤسستان السياسية والعسكرية، وبين الشعور العام المهيمن على الجمهور العريض بشأن معركة غزة، وسأذكر ثلاثة أسباب تُعدّ رئيسة من بينها:

الأول: عقب حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ دأبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، غابي أشكنازي على التأكيد بأنه يتعين على إسرائيل في أي مواجهة عسكرية مقبلة أن "تحقق حسمًا جليًا في الميدان، بصورة لا تدع أي مجال لطرح السؤال بشأن هوية الطرف المنتصر"، وقد خلق هذا التوكيد "توقعات منطقية" بأن المعركة المقبلة ستنتهي، من ناحية إسرائيل، بحسم واضح غير قابل للتأويل.

الثاني: لا شكّ في أن "الوعي بالانتصار" يتكون عادة، وخصوصا لدى الرأي العام الواسع، في منأى عن "الأهداف الرسمية للمعركة"، التي تحددها المؤسسة السياسية، ويستند هذا الوعي إلى موقف مستقل لدى الرأي العام نفسه إزاء الأهداف التي يفترض أن تكون للمعركة، وبناء على ذلك فإنه يصدر حكمه على امتحان النتيجة النهائية، وأستطيع القول: إن الانطباع العام بأن "إسرائيل أهدرت فرصة انتصار أخرى في غزة" انعكس على نحو كبير للغاية في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، وأساسًا ترتبًا على ثلاثة عوامل ظلت النتيجة النهائية للمعركة مفتقرة إليها، وهي:

١- أن حماس لم ترفع "الراية البيضاء"، كما أنها لم تطلب، بصورة علنية، وقف إطلاق النار من دون قيد أو شرط.

٢- لم تسفر المعركة عن التوصل إلى حل مُرض، من ناحية إسرائيل، لما تسميه بـ "عمليات تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة".

٣- لم تؤد المعركة إلى تحسين ظروف الإفراج عن الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط.

الثالث: في سياق المقابلة الصحافية المذكورة أعلاه قال أولمرت: "هل سمع أحد منكم على لساني شيئًا يتعلق بالهدف الذي أردت تحقيقه فعلاً من وراء المعركة؟ لماذا لم أفعل ذلك؟ لأني كنت أعتقد أنه ليس من الصواب الإقدام على هذا".

وبناء عليه يمكن القول: إن الشعور الذي تملك الجمهور الإسرائيلي العريض، هو أن الأهداف الرسمية للمعركة، التي طرحت من قبل المؤسسة السياسية، لم تكن تعكس الأهداف الحقيقية التي تطلعت إليها، ويبدو أن هذا الأسلوب هدف إلى توفير غطاء للمؤسسة السياسية حال عدم تحقيق الأهداف الأوسع والأبعد مدى للمعركة، والتي لم تتحقق فعلاً.

"حرب غزة" في سياق المفهوم الأمني الإسرائيلي

يبدو لي أن المعلق السياسي والعسكري الإسرائيلي عوفر شيلح كان أول من أشار إلى كون "حرب غزة" تندرج في إطار "عقيدة أمنية جديدة" في إسرائيل، ووفقًا لقراءته فقد تبلورت هذه العقيدة في الآونة الأخيرة، إنما من دون أن تكون نتاج تفكير مدروس.

إن فحوى هذه "العقيدة الجديدة" هو أن تتصرف إسرائيل باعتبارها "دولة هوجاء" في مقابل "أعداء يتبنون استراتيجية الاستنزاف وإطلاق النار عن بعد"، وبكلمات أخرى "أن تردّ على مصادر إطلاق النار بعملية عسكرية كبيرة ووحشية، بغض النظر عن عدد الضحايا في صفوفها[1].

وعقب إشارة شيلح هذه أكد أكثر من معلق سياسي وعسكري إسرائيلي أن جانبًا من التطبيقات المفرطة في وحشيتها لهذه العدوانية الإسرائيلية الهوجاء في غزة مستوحى قلبًا وقالبًا من "مقاربة الحرب الروسية في جورجيا"، خلال صيف ٢٠٠٨، والتي تقف في صلبها عقيدة أن "كل شيء في الحرب مباح"!

١. صحيفة معاريف، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨

وذهب المعلق العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، إلى حدّ القول إنه من الآن فصاعدا ما عاد في إمكان الجنرالات الإسرائيليين، الذين سبق أن تحدثوا بلهفة عن الأساليب التي استعملها الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين خلال حربه على جورجيا، إلا أن يتحدثوا باللهفة نفسها عن أداء الجيش الإسرائيلي في القطاع.

لكن من الصعوبة بمكان التسليم بأن تلك "العقيدة الجديدة" تبلورت من دون تفكير إسرائيلي مدروس، ذلك أنها في العمق مسكونة، بكيفية ما، مما اصطلح قبل فترة وجيزة على تسميته بـ "استراتيجيةالضاحية" أو "عقيدة الضاحية"، التي كان قائد المنطقة العسكرية الشمالية في الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي أيزنكوت، أول من تحدّث بشأنها، في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت" في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

ومما قاله في هذا الصدد: "أنا أُسمّي ذلك عقيدة الضاحية، وفحواها أن ما حدث في حي الضاحية الجنوبية في بيروت، خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، هو ما سيحدث أيضًا في أي قرية لبنانية إذا ما أطلقوا النار منها على إسرائيل، أي أننا سنفعّل ضدها قوة غير متناظرة، ونتسبب في ضرر ودمار بالغين، وسيغدو الحديث، من ناحيتنا، يدور على قواعد عسكرية، لا على قرى مدنية".

وردًا على سؤال فيما إذا كان هذا يعني أنه يوصي هيئة الأركان العامة والمؤسسة السياسية في إسرائيل بإنزال أقصى العقوبة بأي قرية لبنانية تُطلق نيران منها؟ أجاب أيزنكوت: "هذه ليست توصية، إنها خطة، وقد تمّ إقرارها".

وطبقًا لما قاله هذا الجنرال فقد منيت إسرائيل، خلال حرب لبنان الثانية، بإخفاقين: "الأول عدم تقصير أمد الحرب، والثاني إتاحة المجال، طوال ٣٣ يومًا، لشنّ هجمات بالصواريخ على إسرائيل ولإطلاق النار على نطاق غير مسبوق منذ حرب الاستقلال ١٩٤٨".

أمّا النتيجة التي يتوصل إليها فهي ما يلي: يجب أن يتم حسم الحرب المقبلة، في حال اندلاعها، بسرعة وقوة، ومن دون أي اعتبار للرأي العام العالمي، فـ "لدينا القدرة على

القيام بذلك، ولدينا قوة كبيرة، بالمقارنة مع ما كان، وليست لديّ أي أعذار لعدم تحقيق الأهداف التي سأُكلف بإنجازها!".

بطبيعة الحال ثمة إمكانية للتطرّق إلى "معركة غزة" من نواح كثيرة، غير أن هذه الناحية تحديدًا تبقى، في رأيي، شديدة الأهمية في الوقت الحالي، نظرًا لما تعنيه من تداعيات في المستقبل المنظور، علاوة على كونها تشفّ عن جوهر إسرائيل في أعين قادتها، ماضيًا وحاضرًا وأيضًا مستقبلاً.

وإذا ما شئنا تأصيل الأشياء، أي إعادتها إلى أصولها، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن من الوقائع الواردة أعلاه بشأن "العقيدة العسكرية الإسرائيلية الجديدة" هو كونها منشدّة إلى مبدأ أصلي من مبادئ إسرائيل منذ إقامتها، بل وحتى قبل ذلك أيضًا، وهو مبدأ "الجدار الحديدي"، وكان زعيم "التيار التنقيحي" في الحركة الصهيونية، زئيف جابوتينسكي، هو الذي صكّ هذا المبدأ في عشرينات القرن الفائت في صيغة "رؤيـة" لا أكثر، غير أن الممارسات اللاحقة لخصومه من "تيار العمل"، وفي مقدمهم أول رئيس للحكومة وأول وزير للدفاع دافيد بن غوريون، أكدت أن هذا المبدأ شكل أساسًا لتحليل مفهوم أو نظرية الأمن الإسرائيلية، وكان جابوتينسكي قد كتب، خلال الفترة المذكورة، مقالين شكلا أساساً لفهم النظرية الأمنية الإسرائيلية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وقد حمل المقال الأول عنوان "على الجدار الحديدي (نحن والعرب)"، فيما حمل الثاني عنوان "فضيلة الجدار الحديدي".

ووفقًا لنص جابوتينسكي نفسه فقد كانت الفكرة الكامنة وراء "الجدار الحديدي" بسيطة في رأيه، مؤداها ما يلي: لا توجد سابقة تاريخية تخلى فيها شعب ما طواعية عن وطنه، ولذلك فإن "عرب أرض إسرائيل" لن يتخلوا أيضاً "عن أرضهم" لصالح "اليشوف اليهودي"، بل سيبذلون قصارى الجهد من أجل إلحاق الهزيمة بمجتمع الاستيطان اليهودي، ومنعه من التوسع في البلد، وفي ظل هذه الظروف هناك طريقة واحدة لحمل العرب على التسليم بوجود أغلبية يهودية وسلطة يهودية في البلد، هي حرمانهم من امتلاك القدرة على تصفية "الكيان اليهودي" بالقوة، وفقط إذا أيقن

العرب أن محاولة فرض إرادتهم بالقوة هي أشبه بعبور "جدار حديدي" يستحيل اختراقه، فسوف يكونون عندئذٍ مستعدين للتسليم بالسيطرة اليهودية على "أرض إسرائيل".

وفي رأي عضو الكنيست السابق من حزب كاديما، البروفسور يتسحاق بن يسرائيل، وهو جنرال في الاحتياط ترأس "برنامج الدراسات الأمنية" في جامعة تل أبيب ويعد من أبرز الخبراء في الشؤون الأمنية الإسرائيلية، أن بن غوريون أدرك أن أي انتصار ستحرزه إسرائيل على العرب سيكون مؤقتًا، وأنه سيكون في إمكانهم، بحكم ما يمتلكونه من موارد بشرية ومادية، إعادة بناء جيشهم وشن حرب جديدة ضد إسرائيل كل خمس أو عشر سنوات حتى لو أبيد جيشهم بأكمله في الجولة السابقة، وهذا يعني عملياً أن نهاية القصة (أي النظرية الأمنية الإسرائيلية) ستأتي فقط إذا انتصر العرب وهُزمت إسرائيل.

وبناء على ذلك فقد انصرفت الجهود كلها، أولاً، نحو بناء جيش كبير قياسًا مع الحجم الطبيعي لدولة إسرائيل، وبدلاً من احتفاظ الدولة، كما هو مألوف في سائر الدول الطبيعية في العالم، بنحو نصف في المئة من رجالها في الجيش، فإن إسرائيل تحتفظ بنحو خمسة بالمئة، ومن هنا يملك الجيش الإسرائيلي حالياً عدداً من الجنود والطائرات والمدافع والدبابات... الخ يفوق ما تملكه بريطانيا "العظمى"، وقد أدى ذلك، في حينه، إلى طرح السؤال التالي: كيف بإمكان الدولة أن تبني جيشاً أكبر بعشرة أضعاف (بالمقارنة مع حجم وتعداد إسرائيل) من أي دولة أخرى، من دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي؟، وكان الجواب هو: بواسطة إقامة جيش لا يتقاضى أفراده رواتب... وأن يكون المكونان الرئيسيان للجيش معتمدين على جنود خدمة إلزامية (لا يتلقون أجرًا) وعلى تشكيلات احتياط (لا تكون مجندة بشكل عام)، على أن يتم سد باقي الفجوات بواسطة "ميزة التراث اليهودي، الذي يربي على التفوق والثقافة الواسعة والنظرة النقدية والمتشككة للعالم".. أما "الجدار الحديدي" فسوف يُشيّد تدريجيًا، بواسطة ما وصفه يغئال ألـون بـ "الردع المتراكم"، الذي يمكن أن يتحقق إذا ما انتصرت إسرائيل في كل جولة حربية على أعدائها بصورة لا تقبل التأويل، فقد ساور بن غوريون ورفاقه الأمل

في أنه وبعد بضع جولات من هذا القبيل، سيبدأ قسم من أعداء إسرائيل بالخروج من دائرة الحرب.

بهذا الشكل بُنيت نظرية أمنية خاصة تقوم على مفهوم "الحسم"، الذي لا يوجد مثيل له في النظريات الأمنية لدى الدول الأخرى، ومن شأن الحسم في كل جولة قتالية بين إسرائيل وجيرانها أن يتحول في تراكمه إلى "ردع" يشكل "جدارًا حديديًا".

واستنادًا لذلك يمكن القول إن "الحسم" و"الردع" يشكلان حجري الزاوية في نظرية الأمن الإسرائيلية.

وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين لم يكن هناك اهتمام كبير بالجبهة الإسرائيلية الداخلية، باعتبار أن الحروب تدور في جبهات القتال، وقد بدأ الاهتمام بهذه الجبهة منذ حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١، وذلك عقب إطلاق صواريخ سكود العراقية على العمق الإسرائيلي، وأنشئت قيادة عسكرية خاصة لهذا العمق، لكن الوزن الأكبر لا يزال من نصيب الردع.

وعلى صلة بهذا الموضوع لا بُدّ من التنبيه إلى أن سياسة الأمن الإسرائيلية تقوم على قاعدة أن في الوسع تحقيق "أمن إسرائيل" من خلال تفوقها العسكري فقط، ومن شأن هذا التفوق أن يفضي إلى نتيجتين متصلتين:

الأولى- ردع العرب عن القيام بأعمال عسكرية

الثانية- في حال عدم ارتداعهم يكون في إمكان إسرائيل، من خلال الاعتماد على تفوقها العسكري، أن تحرز نصرًا كاسحًا يشحن في الوقت نفسه بطاريات الردع.

بحسب هذه السياسة الأمنية فإن "أمن إسرائيل" يرتكز إلى مدماك القوة فقط، وما عدا ذلك كله يبقى عديم الأهمية، والحديث عنه لا يعدو كونه ضريبة كلامية لا أكثر.

يرى د. أوري بن يوسيف، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، أنه في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٦ قدم وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت، موشيه شاريت، استقالته من منصبه، بعد أن اضطره رئيس الحكومة دافيد بن غوريون إلى ذلك، وكان

شاريت المسؤول الوحيد في القيادة الإسرائيلية آنذاك، الذي اعتقد بأن سياسة الأمن الإسرائيلية يجب أن تقوم على قدمين: واحدة عسكرية وأخرى سياسية، ومنذ ذلك الوقت أضحت هذه السياسة مرهونة بالقوة فقط.

ولقد كانت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الإثبات الأبرز على تفوق إسرائيل العسكري، ورأى أكثر من خبير إستراتيجي إسرائيلي أنه عقب هذه الحرب "خسر العرب القدرة على تهديد الأرصدة الإستراتيجية الرئيسة لدى إسرائيل، وباتوا عرضة لمدافع الجيش الإسرائيلي وطائرات سلاحه الجوي".

وطبقًا لمفهوم إسرائيل الأمني كان من المتوقع، في إثر تلك الحرب، أن تبلغ قوة الردع الإسرائيلية ذروتها المطلوبة، لكن في هذه الفترة بالذات بادرت مصر، لأول مرة منذ عام ١٩٤٨، إلى حربين ضد إسرائيل: حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر/ تشرين عام ١٩٧٣ حرب "يوم الغفران"، وانطوت حرب تشرين على رسالة واضحة تتعلق بحدود القوة، غير أن النتيجة الوحيدة، التي استخلصتها إسرائيل منها هي ضرورة تعزيز قوتها العسكرية، إلى درجة كادت أن تؤدي إلى انهيارها اقتصاديًا.

بعدها اندلعت حرب لبنان في عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٨٧ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وبحسب ما تقدّم بالإمكان أن نقرأ عملية أوسلو كانعكاس لفشل مفهوم القضاء على الانتفاضة الأولى بالقوة و"تكسير عظام الفلسطينيين"، لكن سرعان ما ثبت أنه "تطور" مؤقت، وقد أديرت محادثات كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠، من جانب إسرائيل، باعتبارها "عملية عسكرية" هدفت إلى أن تملي على الطرف الفلسطيني نتائج المحادثات حتى قبل أن تبدأ فعلاً.

وتعتبر مواجهة الانتفاضة الثانية، منذ عام ٢٠٠٠، تعبيرًا آخر عن مفهوم القوة في سياسة الأمن الإسرائيلية، كما أن هذا المفهوم يشكل العصب الرئيس لسياسة الأحادية، التي تمثلت أكثر شيء في "خطة الانفصال" عن غزة في عام ٢٠٠٥.

إن ما يتعين أن نلتفت إليه، في غمرة ذلك كله، هو ما يلي:

أولا: اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في وقت كانت إسرائيل فيه في قمة تفوقها

العسكري، وذلك عقب الحرب على العراق، وزيادة المساعدات العسكرية وغيرها من الولايات المتحدة

ثانيا: هذا التفوّق لم يحل دون فشلها العسكري في حرب تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦

ثالثا: هذا التفوق لا يؤدي إلى كبح مشروع إيران من أجل التسلح النووي

رابعا: بالنسبة لمعركة غزة، ما من إجماع في إسرائيل أكبر من الإجماع على أنها خاضتها في ظل "ظروف مثالية"، سواء من الناحية العسكرية إثر استخلاص العبر اللازمة من تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦، أو من الناحية الدبلوماسية، غير أنها في الإجمال العام لم تؤد لا إلى تسوية مع حماس، ولا إلى تضييق الخناق على سلطتها في قطاع غزة.

إن "اتفاق التهدئة"، وكذلك "صفقة تبادل الأسرى" المتوقعة، سيجعلان حماس، وفقًا لأحد المعلقين العسكريين الإسرائيليين، تجني الأرباح كلها من هذه المعركة، وفي مقدمتها الاعتراف بشرعيتها وتعزيز مكانة سلطتها في غزة وفتح المعابر والإفراج عن نوابها في المجلس التشريعي الفلسطيني، الذين اعتقلوا عقب اختطاف الجندي شاليط، وعلى الرغم من ذلك لا يزال قليلون في إسرائيل يستوعبون أن هذه المعركة، التي قيل إنها "ألحقت أضرارًا كبيرة بحماس"، منحت هذه الحركة "انتصارًا لم تكن تحلم به قطّ".

وعليه لا يجوز قراءة معركة غزة بعيدًا عن سياق تأثيرها على مفهوم القوة في سياسة إسرائيل الأمنية، وهو برأيي تأثير مهم للغاية، ومن شأنه أن يراكم المزيد من الشواهد على فشل هذا المفهوم أولاً ودائما.